Al-Mukhtar Journal of Economic Science 09 (1): 40-60, 2022

Doi: https://doi.org/10.54172/9ag88j76

مجلة المختار للعلوم الاقتصادية

*AL-MUKHTAR JOURNAL OF -*ECONOMIC SCIENCE*

OMAR AL-MUKHTAR UNIVERSITY, LIBYA

E-ISSN: 2415-4059

Website: *http:// mjes.omu.edu.ly*

دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في مساندة الانتخابات في ليبيا خلال الفترة 2011-2021

د. أحمد الزروق أمحمد الرشيد
أستاذ مشارك بقسم العلوم السياسية
كلية الاقتصاد جامعة بنغازي
ahmed.alrasheed@uob.edu.ly

أ. هناء يونس محمد حبيب
محاضر مساعد بقسم العلوم السياسية
كلية الاقتصاد جامعة عمر المختار
hanayhabib19@hotmail.com

The Role of the UNSMIL in Supporting the Elections in Libya During the Period 2011-2021.

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى تقصي دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وجهودها في دعم الانتخابات الليبية منذ العام 2011، ولجأت الدراسة إلى أسلوب تحليل المضمون الكمي والكيفي لإحاطات ممثلي الأمين العام للأمم المتحدة أمام مجلس الأمن، وكذلك تقارير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم إلى مجلس الأمن عن البعثة الأممية إلى ليبيا، وذلك بهدف معرفة مدى الاهتمام الذي توليه هذه البعثة لمسألة الانتخابات في ليبيا التي تمر بمرحلة انتقال ديمقراطي عسير منذ العام 2011. وخلصت الدراسة إلى أن أغلب الجهود التي قامت بها البعثة الأممية تركزت في تقديم المشورة الفنية والتشغيلية للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات خلال انتخابات المؤتمر الوطني العام في 7 يوليو 2012، وانتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور في 20 فبراير 2014، وانتخابات مجلس النواب في 25 يونيو 2014. وفي الفترات التي فصلت بين هذه الأحداث الانتخابية، قام الفريق الانتخابي التابع للبعثة الأممية بالتركيز على تعزيز قدرات كوادر المفوضية الوطنية العليا للانتخابات فيما يتعلق بالمسائل والأنظمة الانتخابية، ومشاركة المرأة، وسجل الناخبين وغيرها.

الكلمات الدالة:
بعثة الأمم المتحدة، الانتخابات، التحول الديمقراطي، مشاركة المرأة، منظمات المجتمع المدني.

تاريخ المقالة:
استلمت: في مايو 2022
تاريخ المقالة قبلت للنشر بتاريخ: يونيو 2022
نشرت بتاريخ: يونيو 2022

Key words:
UNSMIL, Libyan elections, democratic transition, women's participation, civil society organizations

Article history:
Received: May 2021
Accepted for publication: June 2022
Published: June 2022

Abstract:

This study aims to investigate the role of the United Nations Support Mission in Libya (UNSMIL) and its efforts in supporting the Libyan elections since 2011. The study involves using quantitative and qualitative content analysis of the briefings of the representatives of the Secretary-General of the United Nations to the Security Council as well as the reports of the Secretary-General of the United Nations to the Security Council about the UN mission in Libya, with the aim of understanding the extent of the attention paid by the UN mission to the elections in Libya that is undergoing a problematic democratic transition. The study concludes that most of the efforts undertaken by the UN mission focused mainly on providing technical and operational advice to the High National Elections Commission during the elections of the General National Congress on the 7th of July 2012, the elections of the Constituent Assembly Constitution Drafting on the 20th of February 2014, and the elections of the House of Representatives (Parliament) on the 25th of June 2014. In the periods between these electoral events, the electoral team of the UN mission focused on strengthening the capacities of electoral interlocutors and raising their awareness, especially the High National Elections Commission, with regards to electoral issues and regulations, women's participation, voter registration, and others.

1. المقدمة Introduction:

تُعد الانتخابات الدورية، الحرة، والنزيهة، أحد أهم أسس الديمقراطية الحديثة والمعاصرة، باعتبارها العملية التي تمكّن المواطنين من المشاركة السياسية، واختيار الأشخاص الذين يتولون المناصب السياسية في الدولة، التشريعية أو التنفيذية. إن عملية بناء أي نظام ديمقراطي حقيقي في الظروف الانتقالية خاصة في مرحلة يسودها العنف والاضطرابات مسألة معقدة وليست باليسيرة، ولكنها في واقع الأمر ضرورية إذا ما أراد أي مجتمع تحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي، بخاصة في الدول التي خضعت لعقود طويلة من التسلط والاستبداد، تكرّست فيها ثقافة سلطوية ببُعديها السياسي والقيمي، وهي ثقافة طاردة للأفكار والأطروحات الديمقراطية تدفع أفراد المجتمع للارتكان إلى نهج اللامبالاة والسلبية، مما يجعل الجهود الدولية التي تقودها الأمم المتحدة في ليبيا من أجل تقديم المساعدة والخبرة الدولية مسألة ضرورية ومهمة.

ما منح أهمية كبيرة لدور الأمم المتحدة للدعم في دعم الانتخابات هو تزامن تأسيسها في العام 1945 مع بداية نظام الوصاية الدولي وتصفية الاستعمار، وبذلك أشرفت وراقبت ودعمت العديد من الاستفتاءات الشعبية، والانتخابات العامة في مختلف بقاع الأرض، ولعل أهم هذه الانتخابات التي حظيت بالدعم الأممي، تيمور – ليشتي، وجنوب أفريقيا وموزامبيق، والسلفادور، وكمبوديا. إلى جانب ذلك قدمت

الأمم المتحدة لاحقا الكثير من المساعدات التقنية واللوجستية للعديد من الدول لعل أهمها أفغانستان، والسودان، والعراق، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون، ونيبال. لقد شكّل الطلب الدولي على المساعدات الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة علامة بارزة في تاريخ المنظمة الأممية، وأصبحت في تزايد مستمر وصلت دروتها مع تأسيس الشعبة الخاصة بالمساعدة الانتخابية التابعة لقسم الشؤون السياسية للأمم المتحدة في العام 1991.

أن تتمكن الدولة العضو من الحصول على المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة، يتوجب عليها أن تقدم طلب بالخصوص، كما تقدم المساعدة الأممية استنادا إلى ولاية صادرة عن مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتخضع عملية الدعم والمساندة بتُقييّم أممي لاحتياجات الدولة العضو، بحيث تتلاءم المساعدة الانتخابية مع احتياجات البلد المعني، على أن تكون المساعدة الانتخابية موضوعية ونزيهة ومحايدة، تحترم فيها سيادة الدولة العضو المتلقي للمساعدة. ويتنوع دعم الانتخابات إلى التقنية، وتقديم الدعم لتهيئة بيئة مواتية للانتخابات، وتنظيم العملية الانتخابية وإجرائها، والتصديق والتوثيق، ومراقبة الانتخابات، والإشراف على الانتخابات، والخبراء السياسيين، والتنسيق بين مراقبي الانتخابات.

2. الدراسات السابقة Literature review:

إن حداثة موضوع الدراسة، وندرة التجارب التي قدمت فيها الأمم المتحدة الدعم والمساعدة في مجال الانتخابات للدول التي شهدت نزاعات وحروب مدمرة، ساهم في محدودية الدراسات والبحوث التي تناولت هذا الموضوع بشكل مباشر أو غير مباشر، وبالرغم من ذلك يستعرض الجزء الآتي بعض الدراسات والبحوث ذات العلاقة في هذا المجال:

أ. دراسة إبراهيم 2012:

هدفت هذه الدراسة إلى تقصي دور الأمم المتحدة في مراقبة الانتخابات الإلكترونية في العراق، حيث يلاحظ أن المنظمات الدولية الحكومية وفي مقدمتها الأمم المتحدة وعدد من الوكالات الدولية المتخصصة تتبوأ مكانة بارزة وتمارس أدواراً جديدةً في مجال تنظيم المسائل التي كانت في السابق من الموضوعات الحصرية ومن صميم الاختصاص الداخلي للدولة لاتصالها الوثيق بمسألة السيادة. ومع تنامي دور المنظمات والوكالات الدولية ونجاحها في إثبات قدرتها على إدارة عدد من الملفات الأساسية، أخذت تمارس دوراً مهماً في مجال مراقبة الانتخابات على اختلاف الآليات المتبعة في إجراء تلك الانتخابات، وأصبحت الدول تتباهى بأنها أنجزت انتخابات شفافة ونزيهة وموضوعية بالقدر الذي تعترف المنظمات الدولية لها بتلك الأوصاف، هذا الأمر دفع الدول والمنظمات الدولية إلى البحث عن وسائل تكفل للطرفين المزيد من التقدم والتطور في الوظائف والمهام، وهذا حتّم على المنظمات الدولية أن تطور من أساليبها في الرقابة على الانتخابات الإلكترونية بطريقة تنسجم مع طبيعة هذه الانتخابات وما تنطوي عليه من تقنيات علمية حديثة يتم زجها في خدمة العملية الانتخابية.

لقد أوضحت الدراسة أن الأمم المتحدة باعتبارها نموذجاً للمنظمات الدولية الحكومية قد اطلعت بمهام مراقبة الانتقال إلى الديمقراطية في عدد كبير من الدول، ووضعت أمامها برامج مختلفة للتعامل مع موضوع الانتخابات وآليات مراقبتها، ولم تكن موضوعات الانتخابات الالكترونية غائبة عن برامجها بل كانت هناك لقاءات وحوارات ومؤتمرات متخصصة نظمت من قبلها أو تحت رعايتها من اجل تشجيع الاتجاه نحو النظم الإلكترونية في الانتخابات، وقدمت صوراً واضحة لآليات إجراء الانتخابات الإلكترونية والكيفية التي يتم من خلالها ضمان رقابة فاعلة وناجعة لها، وكان هناك المزيد من الاهتمام لتأهيل المراقبين الدوليين لهذا الموضوع وتمكينهم من الوصول إلى الشكل الأمثل للمراقبة الفاعلة للانتخابات الالكترونية.

ب. دراسة هالف (Halff) 2017:

هدفت هذه الدراسة إلى تقصي دور الأمم المتحدة في تقديم المساعدات الانتخابية منذ تأسيسها في العام 1945، واتضح أن تقديم هذه المساعدات الانتخابية لم تتوقف، وتجاوز نطاقها إلى أكثر من 70 دولة ذات عضوية، فأخذت شكل مساعدات فنية إلى هيئات إدارة الانتخابات، اعتماداً على التقارير العامة والأمثلة التي توضح وتبين مشاركة الأمم المتحدة. وتبين أن أكثر التحديات التي تواجه الدول الأعضاء لاسيما في أوضاع ما بعد الصراع أو المرحلة الانتقالية هي المواقف التي يرفض فيها المتنافسون على السلطة قبول الانتخابات. وفي هذا الشأن يبرز عدد من التساؤلات: كيف تساهم الأمم المتحدة في ضمان الامتثال للالتزامات الدولية؟ وكيف يمكن تعزيز ثقة الجمهور وزيادة احتمالية قبول النتائج؟

تشير تجربة الأمم المتحدة في تقديم الدعم والمساعدات إلى أن الثقة في الانتخابات تتشكل من خلال سياقها السياسي الأوسع، بما في ذلك المخاطر التي تنطوي عليها الانتخابات والتكلفة السياسية للخسارة؛ بعبارة أخرى، من خلال عوامل المستوى الكلي التي تتجاوز جودة العملية الانتخابية نفسها أو الأداء الفعال لهيئة إدارة الانتخابات، وأن القادة السياسيين، وليس مديري الانتخابات، هم الذين يلعبون دوراً رئيساً في تسهيل قبول نتائج الانتخابات. تشمل مشاركة الأمم المتحدة في تعزيز القبول السلمي لنتائج الانتخابات مجموعة واسعة من التدابير السياسية والتقنية، بحيث تشمل المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية والمساعدة الانتخابية وتعزيز احترام حقوق الإنسان، فضلاً عن مجالات العمل غير الانتخابية الأخرى.

ج. دراسة وليد حسن رجب قاسم، 2019:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الانتخابات في دول ما بعد الصراع العرقي، واعتمدت على المنهج التحليلي. وانتظمت في أربعة محاور، تناول الأول مقاصد الانتخابات في دول ما بعد الصراع العرقي، وتحقيق الانتقال السلمي للسلطة، والحصول على الشرعية السياسية بين المواطنين، وإنهاء الصراع، وتحقيق تماسك المجتمع. وأشار المحور الثاني إلى عملية الانتخابات وتوقيتها، حيث إن الخيار الأفضل هو إجراء الانتخابات على المستوى الوطني قبل الانتخابات على المستوى المحلي لكي لا يتم ترسيخ الانقسامات الجهوية. أما المحور الثالث فقد تناول اختيار النظام الانتخابي، حيث المجتمعات ذات

الجماعات العرقية المتمركزة جغرافياً والمتسمة بهيمنة إحدى هذه الجماعات، والمجتمعات ذات الجماعات العرقية الموزعة جغرافياً والمتسمة بهيمنة إحداها، والمجتمعات ذات الجماعات المتمركزة جغرافياً والمتعددة عرقياً، والمجتمعات ذات الجماعات العرقية الموزعة جغرافياً والمتعددة عرقياً.

وتعرض المحور الرابع إلى إدارة العملية الانتخابية لكونها تؤدي دوراً مهماً في الانتخابات التي تجرى في دول ما بعد الصراع العرقي بحيث تؤثر هذه الإدارة في نتائج الانتخابات وشرعية النظام السياسي الذي ينتج عنها. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج لعل من أهمها، أن هناك عدة مقاصد تقوم بها الانتخابات في دول ما بعد الصراع العرقي، وهي تحقيق الانتقال السلمي للسلطة، والحصول على الشرعية السياسية بين المواطنين، إضافة إلى إنهاء الصراع وتحقيق تماسك المواطنين والاعتدال ووحدتهم بخصوص القضايا العرقية والطائفية.

د. دراسة معتز إسماعيل خلف وخلف صالح علي، 2020:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأنظمة الانتخابية التي استخدمت في العراق بعد الاحتلال الأمريكي في العام 2003، وتوصلت الدراسة إلى أن النظم الانتخابية في دول ما بعد النزاع من الممكن أن تحقق الاستقرار السياسي والتعايش السلمي إن أحسن اختيارها، كما أنها يمكن أن تنتج في المجتمعات المتنوعة عرقياً سلماً مستداماً. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على صياغة قانون انتخابات يؤسس لدولة مدنية بعيدة عن المحاصصة الطائفية التي أنتجت الفساد في العراق بعد العام 2003. كما أوصت بضرورة اعتماد النظام المختلط واعتماد طريقة سانت ليغو غير المعدلة في تحويل الأصوات إلى مقاعد نيابية.

3. منهجية البحث Research methodology:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الأمم المتحدة في دعم الانتخابات الليبية خلال الفترة 2011-2020، المُدة التي تميزت بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2009 (2011)، وتحددت ولاية هذه البعثة لمُدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد. ويمكن حصر مهامها في: (1) استعادة الأمن والنظام العامين، وتعزيز سيادة القانون، (2) دعم الحوار السياسي بين الأطراف الليبية، والدستور والعملية الانتخابية، (3) بسط سلطة الدولة بوسائل منها تعزيز المؤسسات الناشئة لاستئناف الخدمات العامة، (4) تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بخاصة الفئات المهمشة، ودعم العدالة الانتقالية، (5) اتخاذ الخطوات الفورية المطلوبة لإنعاش الاقتصاد .

استخدمت هذه الدراسة المدخل الوظيفي على اعتباره المدخل الأنسب الذي يمكن من خلاله دراسة الجوانب المختلفة للمساندة الانتخابية التي تقدمها البعثة الأممية إلى الحكومة الليبية، وكذلك المدخل التاريخي الذي يمكن من خلاله تتبع الأحداث التاريخية موضوع الدراسة. وفيما يخص معالجة المصادر الأولية للبحث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الذي يمكن من خلاله وصف جوانب موضوع الدراسة بهدف الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين لوضع أطر محددة للمشكلة للوصول إلى نتائج البحث. كما تستخدم الدراسة أسلوب تحليل المضمون الكمي والكيفي، وذلك بهدف معالجة إحاطات الممثل

الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا أمام مجلس الأمن، وكذلك تقارير الأمين العام للأمم المتحدة أمام مجلس الأمن حول الحالة الليبية.

ورغم تعدد مهام بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، سالفة الذكر، فإن هذه الدراسة ليست معنية بجميعها، وبذلك ركّزت على مساندة البعثة للانتخابات من خلال المساعدات الفنية والتقنية، وتهيئة البيئة والظروف المواتية للانتخابات، وتنظيم العملية الانتخابية وإجرائها، والمراقبة والاشراف على الانتخابات. وعلى هذا الأسس يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي: إلى أي مدى أسهمت جهود البعثة الأممية في دعم الانتخابات الليبية خلال الفترة 2011–2020؟ إلى جانب السؤال الرئيس السابق يمكن طرح سؤالين فرعين آخرين هما:

– ما الجهود التي بدلتها البعثة الأممية في دعم الانتخابات الليبية؟

– ما مدى اهتمام البعثة الأممية بالانتخابات مقارنة بغيرها من القضايا الملحة مثل المصالحة الوطنية؟

4. تجربة الانتخابات في ليبيا:

لم يعرف الليبيون خلال تاريخهم السياسي الحديث والمعاصر الانتخابات إلا سنوات قليلة من 1952 إلى 1965، حيث شهدت تلك الفترة أول انتخابات تشريعية وبرلمانية بعد الاستقلال في 19 فبراير 1952، بموجب قرار الأمم المتحدة رقم (209) لعام 1949، والذي نص على أن تكون ليبيا دولة ديمقراطية مستقلة، تكفل مبادئ العدالة والمساواة والحرية وايخاء عبر دستور يوافق عليه كل الليبيين، ويحدد من خلاله نوع نظام الحكم في البلاد، ويكفل حق الترشح للبرلمان للجميع، ونص دستور الاستقلال للعام 1951م على أن يضم مجلس الأمة (البرلمان) مجلسين، مجلس للشيوخ، ومجلس للنواب (الشريف و المعداني، 2018). تم جاءت الانتخابات البرلمانية الثانية التي جرت في 7 يناير 1956، وهي الانتخابات التي حظرت فيها الأحزاب السياسية، تلاها الانتخابات البرلمانية الثالثة في 17 يناير 1960، تم الانتخابات البرلمانية الرابعة في 10 أكتوبر 1964، وهي الانتخابات التي فتحت المجال لمشاركة المرأة في الانتخابات للمرة الأولى في تاريخ البلاد، ورغم ذلك ألغيت، وحل البرلمان بناء على قرار الملك محمد إدريس السنوسي لشكوك في نزاهة نتائجها، وتلتها انتخابات عامة مبكرة عُقِدَت في 8 مايو 1965، وكانت آخر انتخابات في العهد الملكي. أما الفترة 1969– 2011، فقد منعت فيها الانتخابات بشكل كلي تأسيسًا على مقولة من مقولات الكتاب الأخضر مفادها: "لا نيابة عن الشعب، والتمثيل تدجيل" (الرشيد و دخيل و صبره، 2019).

وبعد انتفاضة 17 فبراير 2011 التي نتج عنها تغيير النظام الليبي السابق في أكتوبر 2011، أجريت أول انتخابات تشريعية لاختيار أعضاء المؤتمر الوطني العام (البرلمان)، بموجب القانون رقم 4 لسنة 2012، فاصبح المؤتمر أول سلطة تشريعية منتخبة في ليبيا بعد أربعة عقود من حكم العقيد معمر القذافي الذي منع التمثيل والانتخابات واستبدلها بعملية "التصعيد الشعبي المباشر في الاختيار للمناصب السياسية والرسمية (مركز كارتر، 2012). وفي العام 2013 أصدر المؤتمر الوطني العام القانون رقم (17) القاضي بانتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، وفي 25 يونيو 2014 أجريت انتخابات

عامة تم بموجبها اختيار مجلس النواب، فكانت آخر انتخابات عامة جاءت وفقا لنصوص القانون الانتخابي والمعايير الدولية، وجرت في أجواء من الشفافية والنزاهة، ورغم ذلك طعن فيها أمام المحكمة العليا التي أصدرت حكمًا مسيسًا ببطلانها، وترتب على ذلك انقسام سياسي ومؤسسي أفسد الحياة السياسية في الفترة اللاحقة (اللجنة الدولية للحقوقيين، 2014).

5. جهود البعثة الأممية في دعم الانتخابات الليبية:

تركزت جهود البعثة الأممية في جوانب عدة لعل أهمها: المساعدات الفنية والتقنية، والتثقيف الانتخابي والتربية المدنية، ودعم مشاركة المرأة، وتدريب الشرطة وتأمين الانتخابات، والدور الاستشاري للبعثة الأممية في الانتخابات، ودعم البعثة للانتخابات المحلية، ومراقبة الانتخابات، وتهيئة الظروف الملائمة للانتخابات:

أ. المساعدات الفنية والتقنية:

في أول إحاطة للسيد أيان مارتن أمام مجلس الأمن، أكد فيها على ضرورة اعتماد قانون للانتخابات، وإنشاء هيئة لإدارتها يجب أن تتمتع بالاستقلالية والنزاهة، كما نوه إلى ضرورة تكثيف المشاورات وإشراك منظمات المجتمع المدني من أجل تحقيق نوع من التوافق حول قانون الانتخابات المرتقب. وفي أواخر العام 2011، اشتركت البعثة مع أعضاء المجلس الوطني الانتقالي واللجان الفرعية القانونية والسياسية في مشاورات حول إجراء العملية الانتخابية، لاسيما قانون الانتخابات، والهيئة الوطنية العليا الانتخابات (مارتن، 2011: 4). وبالخصوص نبهت البعثة الأممية إلى وجود ثغرات وقصور في قانون الانتخابات والنظام الانتخابي المختلط، حيث يُنتخب (120) عضواً في سباقات بنظام الأغلبية مخصصة للمرشحين الأفراد، ويُنتخب (80) عضواً بنظام تمثيل نسبي مخصص للقوائم التي تقدمت بها المجموعات السياسية أو غيرها (مارتن، 2011: 2)، وبذلك فقد بدلت البعثة جهود عظيمة من أجل صياغة واعتماد قانون انتخاب المؤتمر الوطني العام، وتشكيل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، وإقرار الدوائر الانتخابية التي من خلالها تم انتخاب أعضاء المؤتمر الوطني العام في الموعد المقرر (مارتن، 2011: 8).

عمل الفريق الانتخابي التابع لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بصورة مكثفة مع لجنة الانتخابات التابعة للمجلس الوطني الانتقالي في القضايا السياسية والتقنية المعقدة التي يجب تحديدها في التشريع الانتخابي (مارتن، 2011: 4). وعمل الفريق على تقديم المشورة الفنية والتوجيه بشأن أفضل الممارسات وإجراء تحليل مقارن من بلدان أخرى، وشملت الموضوعات خيارات النظام الانتخابي، وأهلية الناخبين، ونهج لتطوير سجل الناخبين، وإنشاء لجنة انتخابية، وطبيعة الدوائر الانتخابية، وتوزيع المقاعد، والتوزيع الجغرافي والسكاني، ومراعاة تمثيل المرأة والأقليات (مارتن، 2011: 2).

أجرى الفريق الأممي بالتعاون مع السلطات الليبية، تقييما للسجلات المدنية للمواطنين، لتقييم جودة الأنظمة الحالية، وكيفية استخدامها لدعم تطوير سجل الناخبين وقوائمهم. وقدمت النتائج إلى لجنة الانتخابات، مع خيارات بديلة لنظم تسجيل الناخبين ومعايير الأهلية، وعملت الأمم المتحدة على قيادة وتنسيق جميع المساعدات الانتخابية الدولية بشكل كامل، كما عملت البعثة على توسيع فريق الدعم الانتخابي التابع للأمم المتحدة بشكل ملحوظ من أجل تقديم الدعم إلى اللجنة الانتخابية. وعرضت البعثة مقترحاتها فيما يتعلق بالقيود في معايير الأهلية بالنسبة للناخبين والمرشحين على السواء بخاصة ما يتعلق منها بقانون الانتخابات، وبالخصوص رحبت البعثة الأممية بالتقدم الكبير في جعل هذه المعايير أكثر شمولاً خاصة بالنسبة للفئات المهمشة (مارتن، 2011: 4).

ب. التربية المدنية وتثقيف الناخبين:

عقدت البعثة الأممية اجتماعات عديدة مع منظمات المجتمع المدني، وذلك لغرض دفعها للمشاركة الفعالة في التثقيف المدني حول قانون الانتخابات، والعمل على تحديد الإطار اللازم لوضع سجل الناخبين، وتعهد أيان مارتن بدعم المجلس الوطني الانتقالي باعتباره الضامن الرئيس لنزاهة الانتخابات (مارتن، 2011: 4). وفي ذات السياق عملت البعثة الأممية مع المنظمات الدولية الأخرى على دعم التثقيف في مجال التربية الوطنية، وتثقيف الناخبين لتشجيع المشاركة الواعية، وذلك من خلال لجنة تم تشكيلها بشكل مباشر للإشراف على وضع اللمسات الأخيرة الخاصة بإنشاء لجنة الانتخابات (مارتن، 2011: 3).

وفي العام 2012، تركّز دعم الأمم المتحدة في تنظيم انتخابات المؤتمر الوطني العام، ولجنة صياغة الدستور، وهو ما تطلب دعمًا كبيرًا تضافرت فيه جهود قسم شؤون الانتخابات بالبعثة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بحيث شملت المساعدة المجالات التقنية، والوعي المدني، والمشاركة الإيجابية في الانتخابات. وقد بدأ هذا الدعم مع إنشاء البعثة الأممية في العام 2011، وزادت وتيرته مع تطور العملية الانتخابية والدستورية سواءً في التحضير للمؤتمر الوطني العام أو انتخابات هيئة صياغة مشروع الدستور، بحيث شكل الموظفين القائمين على الانتخابات أهم مكونات البعثة الأممية (مارتن، 2011: 3).

لا شك فإن التثقيف الانتخابي من أهم التحديات التي تواجه العملية الانتخابية في مجتمع تعوزه تجربة الانتخابات لمدة طويلة من الزمن، وأن أغلب الذين سيصوتون في الانتخابات لم يمارسوا هذه العملية في حياتهم. وبذلك فقد عملت المفوضية العليا للانتخابات وبدعم من البعثة الأممية على توزيع مواد توعوية خاصة بالتثقيف الانتخابي في جميع مناطق ليبيا، وتتضمن هذه الحملة ملصقات، وإعلانات في الصحف، والرسائل القصيرة (sms) وإعلانات الخدمة العامة في التلفزيون، والتي رغم بدايتها المتأخرة إلا أن مردودها كان إيجابيًا إلى حد كبير، وثمة حاجة ملحة لزيادة وتيرة هذه الأنشطة (مارتن، 2011: 7). وتواصلت جهود البعثة الأممية الرامية إلى دعم عملية وضع الدستور، وكفالة أن يتبع المجتمع الدولي نهجًا منسقًا، وستشمل تقديم أي مساعدة تطلبها الهيئة المكلفة بصياغة الدستور، وبرامج تعزيز التربية المدنية، وإجراء

مناقشات عامة حول المسائل الدستورية، وتقديم الدعم الفني والتقني لإجراء الاستفتاء المحتمل حول مشروع الدستور(مارتن، 2011: 4).

ج. دعم مشاركة المرأة:

من بين الأمور التي حظيت باهتمام البعثة الأممية هو ضمان مشاركة المرأة في الحياة السياسية بصفة عامة والانتخابات بصفة عامة، فقد أسهمت البعثة الأممية في التحضير للانتخابات من خلال لجنة تم تعيينها ومكونة من (8) أعضاء لدراسة الاحتياجات اللازمة لإتمام عملية الانتخابات بالتعاون مع الفريق الانتخابي التابع للبعثة الأممية في ليبيا، فعمدت البعثة وأصرت على ضرورة إقرار النظام الانتخابي، وتحديد عدد وحجم الدوائر الانتخابية والصيغة الانتخابية، واتخاذ تدابير خاصة بالمرأة والفئات المهمشة في المجتمع، وأهلية المرشحين والناخبين، وتشكيل هيئة عليا للانتخابات، على أن يتم ذلك بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني، كل ذلك يجب أن يتم قبل يونيو 2012 موعد انتخابات المؤتمر الوطني العام (مارتن، 2011).

انتقدت البعثة الأممية المشاورات والنقاش العام حول قانون الانتخابات على اعتباره لم يمنح المرأة حصة تتناسب مع نسبة عددها في المجتمع، وبذلك فإن تخصيص نسبة ما لا يقل عن 10% من النساء في المؤتمر الوطني العام تعد قليلة نسبيًا، وهو الاقتراح الذي رفضته الجمعيات النسائية، ومنظمات المجتمع المدني، واعتبرته غير كافٍ بالنظر إلى نسبة النساء في المجتمع، وهذا يرجع لحداثة التجربة من جهة، وثقافة المجتمع الشرقي الذكوري من جهة أخرى، الأمر الذي دفع البعثة الأممية إلى حث المفوضية العليا للانتخابات للعمل على ضمان إتاحة حق التصويت بأكبر قدر ممكن من الشمول لجميع أفراد المجتمع، بحيث لا يستثني القانون أفراد القوات المسلحة من حق التصويت والإدلاء بآرائهم، إلى جانب اتخاذ التدابير التي تكفل مشاركة الأشخاص النازحين داخليًا في العملية الانتخابية (مارتن، 2011: 2).

لقد ترجمت جهود البعثة الأممية في توجيهها بضرورة مشاركة المرأة في المؤتمر الوطني العام، وذلك بإدراج المرشحين في قوائم السباقات النسبية بالتناوب حسب النوع، ففي الدوائر الانتخابية التي تتعدد فيها المقاعد، وتوجد فيها قوائم حزبية، لا بد أن تكون المرأة ثاني كل مُرشحين اثنين في القوائم الانتخابية (مارتن، 2011: 3). لقد اتمرت جهود البعثة الأممية في تفعّل دور المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك بتمكينها من الوصول إلى مركز صنع القرار، فقد نص قانون الانتخابات على نظام القوائم المتنافسة، والذي اشترط التساوي العددي في الترشيح بين الرجل والمرأة في إطار تعزيز دور المرأة سياسيًا (مارتن، 2011: 8).

وفيما يخص هيئة صياغة مشروع الدستور، فقد دعت البعثة الأممية إلى اعتماد تدابير خاصة لضمان تمثيل المرأة وبعض الفئات المهمشة في المجتمع في هذه الهيئة، ورغم ذلك لم يمنح القانون الذي ينظم هذه العملية إلا تمثيلًا محدودًا للمرأة، إذ خصص لها (6) مقاعد فقط من أصل مجموع الأعضاء الستين، وهو عدد هيئة صياغة مشروع الدستور الذي يتوزع على الأقاليم الليبية التاريخية الثلاثة (برقة

وطرابلس وفزان)، بالتساوي عشرون مقعد لكل منها، وتشكل النسبة المخصصة للمرأة أقل من (16%) التي تحصلت عليها في انتخابات المؤتمر الوطني العام في يوليه 2012 (متري، 2011: 3). وتواصل العمل في الإعداد لانتخابات هيئة صياغة الدستور، وأقفل باب الترشح في 7 نوفمبر 2013، وجرى التدقيق في ملفات (700) مرشحاً، بينهم (74) امرأة تنافست على المقاعد الستة المخصصة للنساء. وبدعم من البعثة الأممية، تم وضع خطة عمل من قبل شبكة النساء الوطنية الحديثة العهد بهدف الدفع بمشاركة المرأة وتعزيز إسهامها في العملية السياسية، لاسيما الانتخابات المقبلة (متري، 2011: 2).

د. تدريب الشرطة على تأمين الانتخابات:

نظرًا لأهمية تأمين الانتخابات، قام مستشارو البعثة الأممية لشؤون الشرطة بالاتفاق مع وزارة الداخلية عقد برامج ودورات تدريبية لعناصر الشرطية الليبية بهدف تدريبها على تأمين الانتخابات (مارتن، 2011: 4). كما قدمت البعثة الأممية بعض المساعدات لوزارة الداخلية لوضع استراتيجيات للتدريب، والمناهج لبرامج التدريب لعدد من الدورات التدريبية (مارتن، 2011: 5). وواصل مستشارو الشرطة التابعون للبعثة الأممية، والملحقون بوزارة الداخلية، تقديم الدعم في مجال تأمين الحدود والخدمات اللوجستية، والاتصال الإعلامي، كما شاركت البعثة الأممية في رئاسة آلية التنسيق الدولية لمساعدة وزارة الداخلية على تحديد أولوياتها وخططها، وتنسيق عروض المساعدة الثنائية من قبل المجتمع الدولي، وذلك بهدف ضمان تلبيتها لاحتياجات الشرطة الليبية على أفضل وجه (مارتن، 2011: 4) أهتمت البعثة الأممية بمساعدة الحكومة الليبية على تهيئة الظروف والبيئة المناسبة لإجراء انتخابات حرة، وعادلة، ونزيهة في الوقت المحدد، كما أكدت على التزامها التام بتقديم كل ما من شأنه تسهيل تسجيل الناخبين في جميع الدوائر الانتخابية، والالتزام المسبق بقبول نتائج الانتخابات، وتوفير التمويل اللازم، ودعم تجهيز استعدادات أمنية كافية، وأوضحت البعثة بأنها على أهبة الاستعداد لتقديم المشورة الفورية بشأن هذه القوانين على نحو يتماشى مع الممارسة الدولية (سلامة، 2018: 5).

واستجابة لذلك، أنشأت وزارة الداخلية لجنة خاصة بتأمين الانتخابات، ومن مهامها تنسيق جميع الأنشطة بين مديريات الشرطة ومراكزها، وباقي عناصر الأمن. وصممت الوزارة تحت توجيه ومساعدة مستشاري الشرطة التابعين للبعثة الأممية، برامج تدريبية مكثفة، وشرعت في تنفيذها، لفائدة جميع ضباط الشرطة المكلفين بتأمين الانتخابات. لقد تركّز دعم البعثة الأممية في مجالات الأمن العام، وتعزيز حقوق الإنسان، والعدالة الانتقالية، وسيادة القانون، والحد من انتشار السلاح خارج سلطة الدولة، وأمن الحدود، وتظل هذه العناصر تشكل أولويات تقديم المساعدة إلى السلطات الليبية(مارتن، 2011: 8).

هـ. الدور الاستشاري للبعثة الأممية في الانتخابات:

التقى أيان مارتن برئيس وأعضاء بالمفوضية العليا للانتخابات، الذين أدوا اليمين الدستورية في 12 فبراير 2012، وأكدوا له بأهمية مساعدة البعثة في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ البلاد، وقد حظيت هذه المساعدة بتقدير السلطات الليبية لما لها من أهمية في تنظيم الانتخابات التشريعية (مارتن، 2011:

4). واستجابة للمطالب الليبية، وسعت الأمم المتحدة توسع نطاق دعمها للجنة الانتخابية، بتعزيز دورها الاستشاري في إطار اللجنة وتقديم الدعم لتثقيف الناخبين وتنسيق المساعدة المقدمة من الجهات الدولية الفاعلة (مارتن، 2011: 4).

وبناء على طلب السلطات الليبية، وسعت الأمم المتحدة دعمها للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات، من خلال دعم دورها الاستشاري، ودعم تثقيف الناخبين وتوفير مواد التسجيل والاقتراع وتنسيق جهود المساعدة الانتخابية التي تقدمها باقي المنظمات الدولية(مارتن، 2011: 7). ونظرا لكونها أول هيئة تشريعية منتخبة في ليبيا على امتداد نصف قرن، تم تنظيم حلقات نقاش ضمت البعثة الأممية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع أصحاب المصلحة لتحضير وتقديم الدعم الإجرائي لكل من المؤتمر الوطني، واللجنة الدستورية.

و. دعم الانتخابات المحلية:

أشادت البعثة الأممية بالطريقة التي سادت انتخاب المجلس المحلي مصراتة في 20 فبراير 2012، حيث سجل قرابة 65 في المائة من السكان المؤهلين للتصويت وأدلى نحو 57% من الناخبين المسجلين بأصواتهم لاختيار 28 مقعداً، وتم الإعلان عن أسماء المرشحين المنتخبين بعد عملية فرز الأصوات استمرت يومين في أجواء سلمية وودية، ووفرت الشرطة، الأمن بصورة شاملة داخل المدينة وأمام مراكز الاقتراع الـ 78 (مارتن، 2011: 3). وأشار أيان مارتن إلى أن جميع المدن التي زارها بعد انتخابات المجلس البلدي مصراتة في يناير 2012، أعربت عن رغبتها في إجراء انتخابات مماثلة لتلك الانتخابات، ووعد خلالها بأن البعثة الأممية سوف تدعم الانتخابات.

وفي بنغازي عيّن المجلس المحلي في بنغازي قاضياً يحظى بالثقة والاحترام للإشراف على تشكيل لجنة للتحضير للانتخابات المحلية في ثاني أكبر المدن الليبية، ويّعد ذلك تطورًا إيجابيًا بوصفه شرطًا ضروريًا لنجاح الانتخابات (مارتن، 2011: 4). وفي مدينة الزاوية رابع أكبر المدن الليبية أجرت في 12 مايو أول انتخابات للمجلس البلدي منذ العام 2015، وكانت انتخابات سليمة ومنظمة بوجود مراقبين وطنيين بكل مراكز الاقتراع. ويمثل نجاح هذه العملية الانتخابية بداية سلسلة من الانتخابات في جميع أنحاء البلاد، ولإنجاح ذلك قدمت الأمم المتحدة دعمها لهذه الانتخابات، سياسياً ومادياً (سلامة، 2018: 2.

كما قدمت البعثة الأممية الدعم الضروري لإجراء الانتخابات المحلية التي جرت في بني وليد ودرج. كما أجريت عمليات انتخابية أخرى في عدد من البلديات (سلامة، 2018: 1). لقد التقى غسان سلامة برئيس اللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية وأكد في اللقاء على استعداد البعثة الأممية بدعم الانتخابات. وفي 4 نوفمبر، صدّقت محكمة سبها الابتدائية على نتائج الانتخابات البلدية في سبها، والتي جرت في 27 أبريل 2019 (سلامة، 2019: 3). وأشاد غسان سلامة بمثابرة مسؤولي اللجان الانتخابية المحلية في ليبيا، حيث واصلوا التحضير لاستئناف انتخابات المجالس البلدية رغم التحديات الهائلة. وتنظر

المجالس البلدية واللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية في اتخاذ تدابير خاصة من شأنها توفير بيئة آمنة للاقتراع أثناء الجائحة، ومن المقرر إجراء الانتخابات في عدة بلديات في نهاية 2021 وبداية 2022 (سلامة، 2020: 4).

ز. مـراقبة الانتخابات:

خلال الفترة التي سبقت انتخابات المؤتمر الوطني العام اشترك الفريق الانتخابي المتكامل للأمم المتحدة المشكل من موظفي البعثة الأممية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في مقر واحد مع إدارة مفوضية الانتخابات في طرابلس ومواقع ميدانية في بنغازي وسبها، كما عملت لجنة الانتخابات على تعيين موظفين وتدريبهم، واعتماد عدة نظم ولوائح، بما في ذلك تلك المرتبطة بتسجيل الناخبين وتعيين المرشحين والكيانات وعملية المراقبة (مارتن، 2012: 7).

ورغم قلة الخبرة بالانتخابات وضيق الوقت، شكّل انتخاب المؤتمر الوطني العام إنجازا تاريخيًا، فقد شارك فيها ما مجموعه 2501 من المرشحين، بمن فيهم 84 امرأة، كأفراد في سباق الأغلبية، في حين تنافس 1207 مرشحًا، بمن فيهم 545 امرأة، في سباق التمثيل النسبي على قوائم الكيانات السياسية. ومضت الحملة الانتخابية بسلاسة، مع عدم حصول مشاكل بين المرشحين أو أنصارهم، وكانت الشكاوى المتعلقة بسوء السلوك قليلة، وسارت الانتخابات بروح من حسن النية في ما بين الكيانات السياسية، والتقيد بمدونة طوعية لقواعد السلوك التي ساعدت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على تيسيرها (مارتن، 2012: 2).

تعرضت المواد الخاصة بالانتخابات التي كانت في طريقها إلى مراكز الاقتراع حواجز على الطرق، ولكن وقفت المفوضية العليا للانتخابات وموظفوها المتفانون في مواجهة مثل هذه التحديات، فبطاقات الاقتراع تم طبعها من جديد في نفس اليوم بدعم من الأمم المتحدة ونقلت جوا من دبي إلى ليبيا (مارتن، 2012: 3). وبدعم من البعثة الأممية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تم اعتماد ما يزيد على 20000 من المراقبين المحليين ووكلاء الأحزاب، فضلاً عن 180 مراقبا دولياً. والبيانات الصادرة عن مجموعات المراقبين المحليين، فضلاً عن البيانات الأولية من الاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، ومركز كارتر، وكانت إيجابية عموما. يجب ألّا نهمل العمل الرائع الذي قامت به المفوضية العليا للانتخابات وفريق الدعم الانتخابي التابع للأمم المتحدة الذي يقدر عدد موظفيه بنحو 55 من الموظفين الانتخابيين الدوليين، انتشروا في بنغازي وسبها وطرابلس وإسهامهم في نجاح الانتخابات.

ح. تهيئة الظروف الملائمة للانتخابات:

دأبت بعثة الأمم المتحدة على رعاية العديد من المشاورات واللقاءات لتهيئة الظروف المناسبة للانتخابات، ففي لقاء باريس الدولي بتاريخ 29 مايو 2018، التزم رئيس الوزراء السراج، ورئيسا مجلس النواب الليبي، والمجلس الأعلى للدولة، وقائد الجيش الوطني الليبي، بالعمل البنّاء لتيسير إجراء الانتخابات، حيث دعت البعثة الأممية على لسان رئيسها السيد غسان سلامة الدول الأعضاء أن تمارس الضغط على مجلس النواب للاضطلاع بمسؤوليته وضرورة وضع إطار دستوري للانتخابات لإنهاء المرحلة الانتقالية. كما نوه

السيد غسان سلامة إلى لقائه برئيس مجلس النواب الذي تعهد بإجراء التصويت على القانون الخاص بالاستفتاء على الدستور، وقانون الانتخابات في أقرب وقت ممكن (سلامة، 2018: 4).

نبهت البعثة إلى وجود أقلية من الليبيين لا يرغبون في استقرار البلاد، هؤلاء هم المستفيدون من الوضع الراهن، ويسعون إلى تعطيل الانتخابات بأي وسيلة كانت، خاصة وأنهم يتقلدون مناصب رسمية حيوية. إن إجراء انتخابات حرة ونزيهة يتطلب تهيئة الظروف المناسبة لها، وبذلك يجب على المجتمع الدولي إرسال رسالة واضحة وقوية لكل من يحاول تعطلها أو يعمل على إفشاله (سلامة، 2018: 2)، وفي جلسة مجلس الأمن بتاريخ 18 يناير 2019، خاطب السيد غسان سلامة أعضاء المجلس بقوله: "إن دعمكم لجهودنا ورسائلنا الواضحة للمعرقلين أمر ضروري ومهم، وفرصة لإنجاح الحوار، والوصول إلى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية (سلامة، 2019: 5).

قامت البعثة برعاية جولتين من المحادثات التحضيرية بين مستشاري رئيس الوزراء السراج، والمشير خليفة حفتر، وانعقدت في مكاتب البعثة الأممية في تونس، وتمخض عنها لقاء جمع القائدين في أبوظبي، حيث اتفقا على عدد من المبادئ المهمة، وهي أن تكون ليبيا دولة مدنية بنظام ديمقراطي يتمتع بالسيطرة المدنية الكاملة على الجيش، وأن يكون انتقال السلطة سلمياً. كما اتفق الطرفان على ضرورة توحيد مؤسسات الدولة التي تعاني انقسامًا حادًا منذ أمد طويل، وعلى تحديد موعد للانتخابات الوطنية قبل نهاية العام 2019. وأكد السيد غسان سلامة على الحاجة إلى وحدة المجتمع الدولي ليوفر المظلة اللازمة للأطراف الليبية حتى توحد الصف لإنهاء النزاع وتستأنف الحوار بين مختلف الأطراف الليبية، ودعم البعثة الأممية الكامل لاستكمال العملية الانتخابية وضمان أن تكون شفافة (سلامة 2020: 2-3).

رحبت الأمم المتحدة بجميع المبادرات السياسية التي تدعو إلى إيجاد حل سلمي للأزمة الليبية وحثت جميع الأطراف على استئناف المحادثات السياسية سواءً في إطار الاتفاق السياسي الليبي أو عبر اتفاق لإجراء انتخابات في إطار دستوري متفق عليه (سلامة 2020: 3). بعد 14 شهراً من الحرب والدمار، لم ينجح الذين لجاءوا إلى القوة في مسعاهم، ولم يؤد استخدام النفط كسلاح في الحرب إلا إلى تفاقم معاناة الشعب الليبي ودفع البلاد نحو الانهيار الاقتصادي والاجتماعي، لذلك من الواضح أن السبيل الوحيد للخروج من هذا المأزق هو من خلال الحوار والحلول الوسط التي من شأنها أن تؤدي إلى تسوية سياسية شاملة من شأنها أن تهيء الظروف لإجراء الانتخابات العامة (ويلامز 2020: 5).

6. أولوية الانتخابات للبعثة الأممية مقارنة ببعض القضايا الأخرى:

في محاولة لتقصي مدى اهتمام البعثة الأممية بالانتخابات مقارنة بالقضايا الأخرى المتمثلة في المصالحة الوطنية، والحوار الوطني، والعدالة الانتقالية، والدستور، عمدت الدراسة إلى استخدام أسلوب تحليل المحتوى الكمي لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة أمام مجلس الأمن في جلساته المنعقدة خلال الفترة من نهاية 2011 إلى بداية 2021، بشأن البعثة الأممية.

جدول (1) أولوية الانتخابات للبعثة الأممية مقارنة ببعض القضايا الأخرى

تقارير الأمين العام	الانتخابات	المصالحة الوطنية	الحوار الوطني	العدالة الانتقالية	الدستور
22 نوفمبر 2011	36	5	0	6	7
1 مارس 2012	13	6	2	14	14
30 اغسطس 2012	40	7	1	7	9
21 فبراير 2013	8	9	3	11	21
5 سبتمبر 2013	34	6	4	9	21
26 فبراير 2014	37	3	4	8	31
26 فبراير 2015	15	0	15	2	5
25 فبرير 2016	6	0	0	2	10
16 مايو 2016	0	0	0	2	16
1 ديسمبر 2016	9	12	6	3	13
04 ابريل 2017	13	9	0	4	12
22 اغسطس 2017	14	0	0	2	16
12 فبراير 2018	24	6	3	2	9
7 مايو 2018	32	9	0	3	7
24 اغسطس 2018	31	4	1	3	6
7 يناير 2019	31	4	0	6	11
26 اغسطس 2019	31	0	0	2	6
15 يناير 2020	8	0	0	2	1
5 مايو 2020	2	3	12	2	0
19 يناير 2021	22	3	0	1	0
المجموع	**406**	**89**	**51**	**91**	**215**

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على تقارير الأمين العام للأمم المتحدة المستمدة من موقع بعثة الأمم المتحدة في ليبيا: https://unsmil.unmissions.org

شكل رقم (1) أولوية الانتخابات للبعثة الأممية مقارنة ببعض القضايا الأخرى

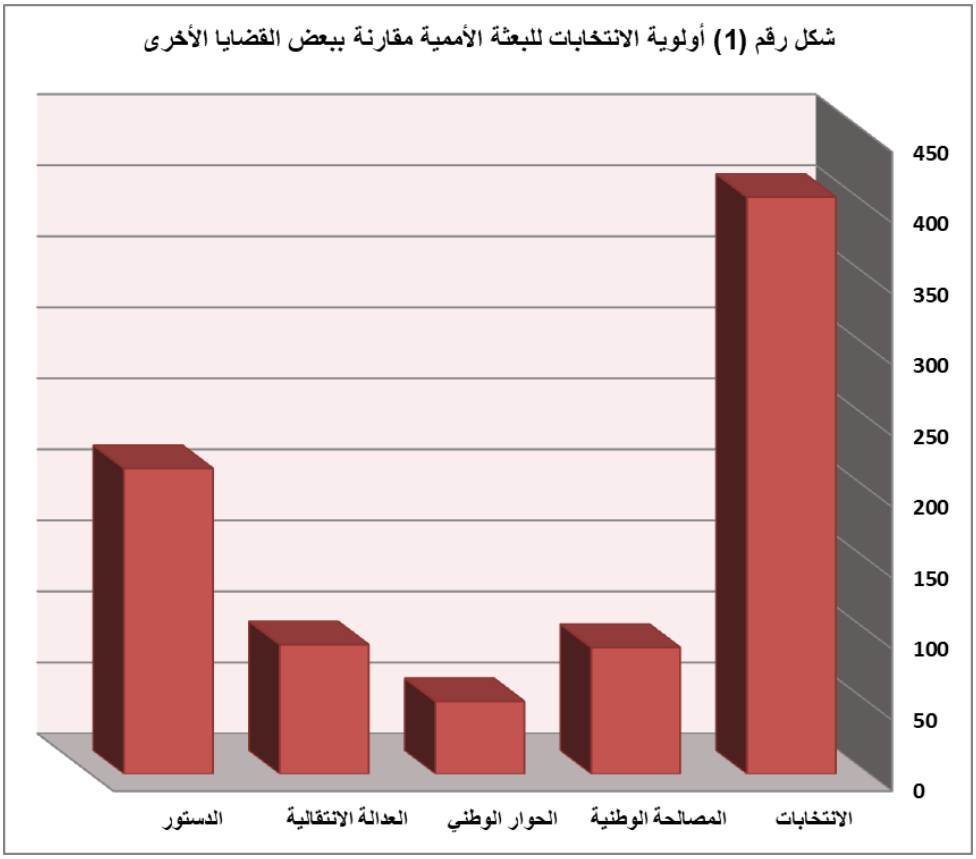

يتضح من الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) أن الانتخابات قد حازت على جل اهتمام البعثة الأممية بشكل كبير، إذ يلاحظ أن عدد تكرارها في التقارير المختلفة قد بلغ نحو (406)، يليها في الترتيب الدستور بتكرار (215)، تم العدالة الانتقالية بتكرار قدره (91)، ويليه في الترتيب المصالحة الوطنية بتكرار وقدره (89)، كما حاز الحوار الوطني بأقل تكرار بحيث لم يتجاوز (51). وتعكس هذه النتيجة مدى الأهمية التي توليها البعثة الأممية للانتخابات على اعتبارها الأسس الذي تقوم عليه مؤسسات ديمقراطية تخرج البلاد من حالة الفوضى والاقتتال.

7. ملاحظات ختامية Concluding Remark:

أولًا. تركزت جهود البعثة الأممية على تقديم المشورة الفنية والتشغيلية للمحاورين الرئيسين، وعلى رأسهم المفوضية الوطنية العليا للانتخابات خلال انتخابات المؤتمر الوطني العام في 7 يوليو 2012، وانتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور في 20 فبراير 2014، وانتخابات مجلس النواب في 25 يونيو 2014 .

ثانيًا. في الفترات التي كانت تفصل بين هذه الأحداث الانتخابية، قام الفريق الانتخابي التابع للبعثة الأممية بالتركيز على تعزيز قدرات المحاورين الانتخابيين وزيادة وعيهم، وخاصة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات خاصة فيما يتعلق بالمسائل والأنظمة الانتخابية، ومشاركة المرأة، وتسجيل الناخبين وغيرها من القضايا ذات العلاقة.

ثالثًا. حظيت قضايا منظمات المجتمع المدني، ومشاركة المرأة في الانتخابات باهتمام كبير، وهذا يتضح من طرح هذا الموضوع في جميع المناسبات واللقاءات بل في جميع إحاطات الممثل الخاص الأمين العام للأمم المتحدة، وهو ما أسهم في تعزيز وضع حصة للمرأة وعدم المساس بها، بل والمطالبة بزيادة هذه الحصة.

رابعاً. جاء جل تركيز ممثلي الأمين الخاص للأمين العام للأمم المتحدة من أيان مارتن وغسان سلامة، وهذا يتبين من خلال عدد الإحاطات التي تناولت عملية الانتخابات لكلاهما في حين غاب الأخرين عن هذا الموضوع ولم يطرقوا إليه بشكل كبير، بحيث يتضح مدى الاهتمام بهذا الموضوع. ولعل سبب اهتمام أيان مارتن لكونه قد شغل منصب ممثل الأمين الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في وقت كانت ليبيا تستعد لخوض أول تجربة انتخابية. أما غسان سلامة فإن اهتمامه بسبب تركيز الأمم المتحدة وعزمها الدفع بعملية الانتخابات التي غابت منذ انتخاب مجلس النواب في العام 2014.

خامساً. حازت الانتخابات على اهمام البعثة الأممية مقارنة بغيرها من القضايا الأخرى إذ يلاحظ أن عدد تكرار الانتخابات بلغ نحو (406)، يليها في الترتيب الدستور بتكرار (215)، تم العدالة الانتقالية بتكرار عدده (91)، ويليه المصالحة الوطنية بتكرار (89)، كما حاز الحوار الوطني باقل تكرار بحيث لم يتجاوز (51) مرة.

يعرض الباحث في هذا الجزء هدف بحثه الرئيس والمنهجية التي اتبعها وأهم الاستنتاجات والمقترحات المرتبطة بنتائج بحثه.

المراجع References:

1. سلامة، غسان (2018)، "إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد غسان سلامة أمام مجلس الأمن"، نيويورك، اجتماع مجلس الأمن، 21 مايو 2018.
2. سلامة، غسان (2018)، "إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد غسان سلامة أمام مجلس الأمن"، نيويورك، اجتماع مجلس الأمن، 16 يوليو 2018.
3. سلامة، غسان (2018)، "إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد غسان سلامة أمام مجلس الأمن"، نيويورك، اجتماع مجلس الأمن، 18 نوفمبر 2019.
4. سلامة، غسان (2018)، "إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد غسان سلامة أمام مجلس الأمن"، نيويورك، اجتماع مجلس الأمن، 19 مايو 2024.
5. سلامة، غسان (2018)، "إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد غسان سلامة أمام مجلس الأمن"، نيويورك، اجتماع مجلس الأمن، 16 يوليو 2018.
6. سلامة، غسان (2018)، "إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد غسان سلامة أمام مجلس الأمن"، نيويورك، اجتماع مجلس الأمن، 16 يوليو 2018.

7. سلامة، غسان (2018)، "إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد غسان سلامة أمام مجلس الأمن"، نيويورك، اجتماع مجلس الأمن، 16 يوليو 2018.

8. سلامة، غسان (2018)، "إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بالإنابة السيدة ستيفاني ويلامز أمام مجلس الأمن"، نيويورك، اجتماع مجلس الأمن، 2 سبتمبر 2020.

9. سلامة، غسان (2019)، "إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد غسان سلامة أمام مجلس الأمن"، نيويورك، اجتماع مجلس الأمن، 18 يناير 2019.

10. سلامة، غسان (2019)، "إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد غسان سلامة أمام مجلس الأمن"، نيويورك، اجتماع مجلس الأمن، 20 مارس 2019.

11. سلامة، غسان (2019)، "إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد غسان سلامة أمام مجلس الأمن"، نيويورك، اجتماع مجلس الأمن، 18 نوفمبر 2019.

12. سلامة، غسان (2020)، "إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد غسان سلامة أمام مجلس الأمن"، نيويورك، اجتماع مجلس الأمن، 30 يناير 2020.

13. سلامة، غسان (2020)، "إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد غسان سلامة أمام مجلس الأمن"، نيويورك، اجتماع مجلس الأمن، 19 مايو 2020.

14. مارتن، أيان (2011) "إحاطة الممثل الخاص للأمين للأمم المتحدة العام السيد ايان مارتن أمام مجلس الأمن"، نيويورك، اجتماع مجلس الأمن، السنة السادسة والستون، الجلسة 6639، في 26 أكتوبر 2011.

15. مارتن، أيان (2011)، "إحاطة الممثل الخاص للأمين العام السيد ايان مارتن أمام مجلس الأمن"، نيويورك، اجتماع مجلس الأمن، السنة السابعة والستون، الجلسة 6807. في 18 يوليو 2012.

16. مارتن، أيان (2011)، "إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد ايان مارتن أمام مجلس الأمن"، نيويورك، اجتماع مجلس الأمن، السنة السادسة والستون، الجلسة 6639، في 26 أكتوبر 2011.

17. مارتن، أيان (2011)، "إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد ايان مارتن أمام مجلس الأمن"، نيويورك، اجتماع مجلس الأمن، السنة السادسة والستون الجلسة 6698، في 22 ديسمبر 2011.

18. مارتن، أيان (2011)، "إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد ايان مارتن أمام مجلس الأمن"، نيويورك، اجتماع مجلس الأمن، السنة السادسة والستون، الجلسة 6639، في 26 أكتوبر 2011.

19. مارتن، أيان (2011)، "إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد ايان مارتن أمام مجلس الأمن"، نيويورك، اجتماع مجلس الأمن، السنة السادسة والستون، الجلسة 6698، في 22 ديسمبر 2011.

20. مارتن، أيان (2011)، "إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد ايان مارتن أمام مجلس الأمن"، نيويورك، اجتماع مجلس الأمن، السنة السادسة والستون، الجلسة 6639، في 26 أكتوبر 2011.

21. مارتن، أيان (2012)، "إحاطة الممثل الخاص للأمين العام أمام مجلس الأمن"، نيويورك، اجتماع مجلس الأمن، السنة السابعة والستون، الجلسة 6728، في 29 فبراير يناير 2012.

22. مارتن، أيان (2012)، "إحاطة الممثل الخاص للأمين العام أمام مجلس الأمن"، نيويورك، اجتماع مجلس الأمن، السنة السابعة والستون، الجلسة 6728، في 29 فبراير يناير 2012.

23. مارتن، أيان (2012)، "إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم السيد ايان مارتن أمام مجلس الأمن"، نيويورك، اجتماع مجلس الأمن، السنة السابعة والستون، الجلسة 6768، 10 مايو 2012.

24. مارتن، أيان (2012)، "إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ايان مارتن أمام مجلس الأمن"، نيويورك، اجتماع مجلس الأمن، السنة السابعة والستون، الجلسة 6728، في 29 فبراير يناير 2012.

25. مارتن، أيان (2012)، "إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد ايان مارتن أمام مجلس الأمن"، نيويورك، اجتماع مجلس الأمن، السنة السابعة والستون، الجلسة 6731. في 7 مارس 2012.

26. مارتن، أيان (2012)، "إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد ايان مارتن أمام مجلس الأمن"، نيويورك، اجتماع مجلس الأمن، السنة السابعة والستون، الجلسة 6731، في 7 مارس 2012.

27. مارتن، أيان (2012)، "إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد ايان مارتن أمام مجلس الأمن"، نيويورك، اجتماع مجلس الأمن، السنة السادسة والستون، الجلسة 6698، في 25 يناير 2012.

28. مارتن، أيان (2012)، "إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد ايان مارتن أمام مجلس الأمن"، نيويورك، اجتماع مجلس الأمن، السنة السابعة والستون، الجلسة 6731. في 7 مارس 2012.

29. مارتن، أيان (2012)، "إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد ايان مارتن أمام مجلس الأمن"، نيويورك، اجتماع مجلس الأمن، السنة السابعة والستون، الجلسة 6807. في 18 يوليو 2012.

30. مارتن، أيان (2012)، إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد ايان مارتن أمام مجلس الأمن"، نيويورك، اجتماع مجلس الأمن، السنة السادسة والستون، الجلسة 6698، في 25 يناير 2012.

31. مارتن، أيان (2017)، "إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد ايان مارتن أمام مجلس الأمن"، نيويورك، اجتماع مجلس الأمن، السنة السابعة والستون، الجلسة 6768، 10 مايو 2017.

32. مارتن، أيان، (2011)، "إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد ايان مارتن أمام مجلس الأمن"، نيويورك، اجتماع مجلس الأمن، السنة السادسة والستين، الجلسة 6698، في 22 ديسمبر 2011.

33. مارتن، أيان، (2012)، "إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد ايان مارتن أمام مجلس الأمن"، نيويورك، اجتماع مجلس الأمن، السنة السابعة والستين، الجلسة 6768، 10 مايو 2012.

34. مارتن، أيان، (2012)، "إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد ايان مارتن أمام مجلس الأمن"، نيويورك، اجتماع مجلس الأمن، السنة السابعة والستون، الجلسة 6768، 10 مايو 2012.

35. مارتن، أيان، (2012)، "إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ايان مارتن أمام مجلس الأمن"، نيويورك، اجتماع مجلس الأمن، السنة السابعة والستون، الجلسة 6728، في 29 فبراير يناير 2012.

36. مارتن، أيان، (2012)، "إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد ايان مارتن أمام مجلس الأمن"، نيويورك، اجتماع مجلس الأمن، السنة السابعة والستون، الجلسة 6768، 10 مايو 2012.

37. مارتن، أيان، (2012)، "إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد ايان مارتن أمام مجلس الأمن"، نيويورك، اجتماع مجلس الأمن، السنة السابعة والستون، الجلسة 6728، في 29 فبراير يناير 2012.

38. مارتن، أيان، (2012)، إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد ايان مارتن أمام مجلس الأمن"، نيويورك، اجتماع مجلس الأمن، السنة السابعة والستون، الجلسة 6768، 10 مايو 2012.

39. مارتن، أيان، (2018)، "إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد غسان سلامة أمام مجلس الأمن"، نيويورك، اجتماع مجلس الأمن، 21 مايو 2018.

40. متري، طارق، (2013)، "إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد طارق متري أمام مجلس الأمن"، نيويورك، اجتماع مجلس الأمن، في 16 سبتمبر مارس 2013.

41. متري، طارق، (2013)، "إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد طارق متري أمام مجلس الأمن"، نيويورك، اجتماع مجلس الأمن، في 9 ديسمبر 2013.

ثانياً. كتب:

1. الشريف، عابدين الدردير و المعداني راضية محمد (2018)، **تاريخ الانتخابات في ليبيا 1877-2014**، بنغازي: الهيئة العامة للثقافة.

ثالثاً. الدوريات:

1. الرشيد، أحمد الزروق و دخيل، عماد مفتاح و صبرة، حكمت، "أثر حظر العمل والتنظيم الحزبي في ليبيا على تشوّه الثقافة السياسية تجاه الظاهرة الحزبية خلال الفترة 1951-2010"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، العدد الثالث عشر يناير – كانون الثاني 2019، ص ص 156-180.

2. مركز كارتر (2012)، "المؤتمر الوطني العام، الانتخابات في ليبيا، التقرير النهائي"، 7 يوليو 2012.

3. معتز إسماعيل خلف و خلف صالح علي (2020)، "الانتخابات والتعايش السلمي في دول ما بعد النزاعات النظام الانتخابي في العراق بعد احتجاجات أكتوبر 2019) دراسة حالة)"، **دراسات**، المجلد 47، عدد 2، ملحق 2، 2020، ص ص 419-434.

4. وليد حسن رجب قاسم، "الانتخابات في دول ما بعد الصراع العرقي: دراسة تحليلية"، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 42، العدد 487، 30 سبتمبر 2019، ص ص. 41-59.

رابعاً. المؤتمرات ورسائل الماجستير والدكتوراة:

5. وسام نعمة إبراهيم، "دور الأمم المتحدة في مراقبة الانتخابات الالكترونية"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثاني الذي نظمته المفوضية العليا المستقلة للانتخاب بعنوان تكنلوجيا الانتخابات في العراق (الفرص والتحديات)، العراق، اربيل 15-16 إبريل 2012.

6. سامي بخوش، "دور المنظمات الدولية في بناء السلام في دول ما بعد النزاع: مقارنة بين كوسوفو وتيمور الشرقية"، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018.

7. اللجنة الدولية للحقوقيين، (2014) "تحديات أمام القضاء الليبي: ضمان الاستقلال والمساءلة والمساواة بين الجنسين"، جنيف سويسرا.

المراجع الأجنبية:

1. Michael Barnett (2006) "Building a Republican Peace: Stabilizing States after War", International Security, Vol. 30, No. 4 (Spring, 2006), pp. 87-112.

2. Tarek Megerisi, (2020), "Geostrategic Dimensions of Libya's Civil War", Africa Security Brief, a publication of the Africa Center for Strategic Studies, No. 37, May 2020.

3. Maarten Halff, "The United Nations Approach to Election Management Support", ECPR General Conference Oslo, 06 - 09 September 2017.